



التقرير الأسبوعي لحماية المدنيين

2011 آذار/مارس 15-2

أحدث التطورات منذ الثلاثاء الموافق 15 آذار/مارس 2011

16 آذار/مارس - قتل فلسطينيان من أفراد الجماعات المسلحة، وأصيب اثنان آخرون عندما أطلقت طائرة إسرائيلية مقاتلة صاروخين استهدفاً موقعاً عسكرياً لحركة حماس في منطقة تقع جنوب مدينة غزة.

17 آذار/مارس - أسقطت مقاتلات تابعة للقوات الجوية الإسرائيلية منشورات فوق شمال ووسط قطاع غزة تحذر الفلسطينيين من التواجد أو التوجه إلى المناطق الواقعة على بعد 300 متر من السياج الذي يفصل بين قطاع غزة وإسرائيل.

الضفة الغربية

الأحداث المتصلة بمستوطنين؛ مقتل عائلة إسرائيلية في مستوطنة

في 11 آذار/مارس، قبيل منتصف الليل، تعرّضت لطعن حتى الموت عائلة إسرائيلية مكونة من خمسة أفراد، من بينهم طفلان يبلغ عمر الأول أحد عشر عاماً والثاني ثلاثة أعوام، ورضيعة تبلغ من العمر ثلاثة أشهر، وذلك في منزلهم الواقع في مستوطنة إيتمار في محافظة نابلس. وقد أدان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عملية القتل بشدة ودعا "إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة، ودعا جميع الأطراف إلى ضبط النفس".

وفي أعقاب العملية، انتشر الجيش الإسرائيلي في قرية "عورتا" المجاورة التي فرض عليها حظر تجوال حتى 16 آذار/مارس، وأجرى الجيش عمليات تفتيش واسعة النطاق في القرية والمناطق المجاورة بحثاً عن المهاجمين. وقد أعتقل عشرات الفلسطينيين لاستجوابهم فيما يتصل بحادث القتل. بالإضافة إلى ذلك، نُصب عدد كبير من الحواجز الطيارة في أنحاء محافظة نابلس وأبلغ عن إجراء تفتيش مكثف للسيارات في المنطقة، بالإضافة إلى فرض قيود شاملة على تنقل الفلسطينيين في شمال الضفة الغربية. وقد أبلغ عن أنّ قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية شرعت بإجراء تحقيق في حادث القتل هذا. (أنظروا القسم التالي أيضاً).

بالإضافة إلى ذلك، نُشرت القوات الإسرائيلية في عدة مناطق أخرى في أنحاء الضفة الغربية لاحتواء محاولات مستوطنين إسرائيليين مهاجمة فلسطينيين وممتلكاتهم انتقاماً لهذه العملية. وبالرغم من هذه الجهود، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الأيام الثلاثة التي تلت الحادث، 23 حادثاً نفذها مستوطنون أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين (ثمانية) وأضرار بممتلكاتهم (24). ومباشرة بعد حادث القتل الذي وقع في مستوطنة إيتمار، داهم مستوطنون قرية عورتا وأشعلوا النار في عجلات السيارات واعتدوا على فلسطيني يبلغ من العمر 18 عاماً. إضافة إلى ذلك، أبلغ عن حوادث رشق بالحجارة على يد المستوطنين في كل من محافظات رام الله، ونابلس، وقلقيلية، والخليل، أسفرت عن وقوع 13 إصابة وتعرض عشرات السيارات وعدة منازل ومبانٍ خاصة وتجارية لأضرار.

يجدر الذكر أنّ الأيام التي سبقت حدث إيتمار شهدت ارتفاعاً حاداً في حوادث عنف المستوطنين، بدأت منذ 3 آذار/مارس عندما نظم المستوطنون "يوم غضب" احتجاجاً على هدم السلطات الإسرائيلية عدّة مبانٍ في البويرة الاستيطانية "حفات حلعاد"، ونفذوا خلاله أعمال شغب وأغلقوا طرقاتاً ومحاور رئيسية في أنحاء الضفة الغربية. وإجمالاً، وقعت خلال فترة الأسبوعين الذين شملهما هذا التقرير عشرة حوادث نفذها مستوطنون أسفرت عن إصابة 15 فلسطينياً، بالإضافة إلى 34 حادثاً آخر أدت إلى أضرار في ممتلكات الفلسطينيين.

فرض حظر تجوال عسكري على قرية فلسطينية لمدة خمسة أيام

في أعقاب حادث القتل الذي وقع في مستوطنة إيتمار مباشرة، نفذت القوات الإسرائيلية عمليات تفتيش للمنازل في قرية عورتا الفلسطينية المجاورة، وأمرت جميع الرجال الذين تبلغ أعمارهم دون 40 عاماً بالتجمع في مدرسة ومسجد القرية للاستجواب؛

وقد أعتقل على الأقل 43 من سكان القرية، وفُرض على القرية كذلك حظر تجوال دام خمسة أيام، لم يُسمح خلالها للسكان بالخروج من منازلهم لشراء الطعام، ولم يُسمح للأطفال بالتوجه إلى مدارسهم، كما وتعرضت سيارات الإسعاف التي دخلت القرية إلى تأخيرات. وبالرغم من أن بعض سكان القرية كسروا حظر التجوال بالخطأ معتقدين أنه قد رُفع وتوجهوا لشراء الطعام وأغراض أخرى من محل صغير في القرية. أُبلغ أنّ سكان آخرين في القرية قد نفذ لديهم الطعام والوقود، والدواء، مما اضطر مكتب محافظ نابلس إلى توزيع الخبز وبعض الأغراض غير الغذائية على سكان القرية. بالإضافة إلى ذلك، نصب المستوطنون الإسرائيليون خلال فترة حظر التجوال، بؤرة استيطانية على 15 دونماً من أراضي القرية.

إصابة 65 فلسطينياً على يد القوات الإسرائيلية

أصابته القوات الإسرائيلية خلال فترة الأسبوعين الذين شملهما التقرير 65 فلسطينياً، من بينهم 25 طفلاً، في حوادث مختلفة وقعت في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، كما وأبلغ عن إصابة ثلاثة من أفراد الشرطة الإسرائيلية أيضاً. وحتى هذا التاريخ من عام 2011 قتل خمسة فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية وأصيب 271 آخرون.

وعلى غرار الفترات التي شملتها التقارير السابقة، وقع عدد كبير من الإصابات (28)، من بينهم 16 طفلاً) في منطقة سلوان في القدس الشرقية وذلك في سياق اشتباكات اندلعت بين سكان الحيّ والشرطة الإسرائيلية. وقد أصيب كذلك شرطيان من حرس الحدود ومستوطن إسرائيلي جراء إصابتهما بحجارة رشقها الفلسطينيون خلال الاشتباكات.

إضافة إلى ذلك، أعتقل خلال الفترة التي شملها التقرير، 10 فلسطينيين من سلوان، من بينهم سبعة أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 12 و 17 عاماً. وتأتي أعمال العنف والاشتباكات في هذه المنطقة في سياق الاحتجاج على نشاطات المستوطنين في الحيّ، بالإضافة إلى خطر قيام بلدية القدس بالهدم الجماعي للمنازل.

وأصيب خلال هذه الفترة 11 فلسطينياً آخرين، من بينهم خمسة أطفال، في اشتباكات وقعت خلال مظاهرات أسبوعية منتظمة ضد عزل الجدار للأراضي في كلّ من قرية نعلين وبلعين (رام الله)، وضد التوسع الإقليمي والاستيلاء على الأراضي في دير نظام (رام الله) وقرية بيت أمر (الخليل).

أما بقية الإصابات التي تعرض لها فلسطينيون على يد القوات الإسرائيلية (19) فوُجعت خلال حوادث تدخلت فيها قوات الجيش الإسرائيلي لفض اشتباكات بين مستوطنين إسرائيليين وفلسطينيين. أبرزها وقع في 7 آذار/مارس عندما اقتلعت مجموعة من المستوطنين من البؤرة الاستيطانية ياش آدم (بالقرب من مستوطنة شيلو) أشتال زيتون مزروعة في أراضي قرية قصرى الفلسطينية (نابلس). وعندما واجه السكان الفلسطينيون المستوطنين وقعت اشتباكات تدخلت على إثرها قوات الجيش الإسرائيلي مطلقاً الأعيرة الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع على الفلسطينيين. ونتيجة لذلك، أصيب ثمانية مدنيين، من بينهم ثلاثة أطفال، أصيب معظمهم بالذخيرة الحية.

عمليات الهدم والتهجير

خلال الفترة التي شملها التقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية 65 مبنى في محافظتي نابلس والخليل مما أدى إلى تهجير 119 شخصاً، من بينهم 42 طفلاً. كما تضرر 204 أشخاص آخرين جراء عمليات الهدم هذه. بالإضافة إلى ذلك، قامت عائلة فلسطينية تعيش في قرية صور باهر في القدس الشرقية بهدم جزء من منزلها في أعقاب صدور أمر هدم من بلدية القدس مما أدى إلى تهجير أربعة أشخاص.

وينتمي جميع الذي هُجروا جراء عمليات الهدم إلى تجمع خربة طانا الواقع شرق بلدة بيت فوريك (نابلس)، حيث هدمت السلطات الإسرائيلية 26 مبنى سكنياً و 25 حظيرة ماشية في 2 آذار/مارس بحجة أن المجمع يقع في منطقة مصنفة على أنها منطقة تدريب عسكري. وقد تضرر جراء عمليات الهدم أيضاً 22 عائلة أخرى تتكون من 163 شخصاً من بينهم 62 طفلاً. وتعتبر هذه المرة الخامسة التي تتعرض فيها خربة طانا لعمليات هدم مكثفة منذ كانون الثاني/يناير 2010، والسادسة منذ عام 2005.

وفي محافظة الخليل، هدمت السلطات الإسرائيلية بئر ماء في منطقة البقعة، ومغارة وحظيرة ماشية وخيمتان في خشم الدرج، وحظيرة ماشية في بيت أمر. وقد هدمت جميع هذه المباني بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء. ونتيجة لذلك

تضرر ما مجموعه 41 شخصاً من بينهم سبعة أطفال. ومنذ مطلع عام 2011، هدم 153 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج)، مما أدى إلى تهجير 278 شخصاً من بينهم 124 طفلاً.

قطاع غزة

لم يُبلِّغ عن وقوع خسائر بشرية

بالرغم من تواصل الغارات الجوية وإطلاق الصواريخ بصورة متقطعة خلال فترة الأسبوعين الذين شملهما التقرير، لم يُبلِّغ عن وقوع أية خسائر بشرية أو إصابات في قطاع غزة. ويعقب هذا الهدوء تصعيداً شهدته الفترة التي شملها التقرير السابق حيث قتل فلسطينيان وأصيب 22 آخرون.

في 4 و 5 آذار/مارس شنت القوات الإسرائيلية عدة غارات جوية على عدة أهداف من بينها سيارة يُزعم أنها كانت تقل أفراداً من حركة حماس، ومعسكر تدريب تابع للحركة وعدة مبان تجارية أخرى مما أدى إلى وقوع أضرار بالمتلكات. وخلال هذه الفترة أيضاً أطلقت الفصائل الفلسطينية المسلحة عدة صواريخ باتجاه مواقع مختلفة في جنوب إسرائيل، دون التبليغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

واستمرت خلال هذه الفترة أيضاً القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى المناطق التي تقع ضمن مسافة 1,500 متر عن السياج الذي يفصل بين قطاع غزة وإسرائيل، وعلى الوصول إلى مناطق صيد الأسماك التي تبعد عن الشاطئ مسافة تزيد عن ثلاثة أميال بحرية، حيث أبلغ عن إطلاق القوات الإسرائيلية النار في عدة حوادث باتجاه مزارعين يعملون في حقولهم وباتجاه قوارب صيد فلسطينية على شاطئ غزة. ولكن لم يُبلِّغ عن وقوع أية إصابات خلال هذه الأحداث.

وحتى هذا التاريخ من عام 2011 قُتل ثمانية فلسطينيين من بينهم ثلاثة مدنيين في سياق العنف الإسرائيلي-الفلسطيني في قطاع غزة، وأصيب 58 آخرون (من بينهم 44 مدنياً على الأقل). بالإضافة إلى ذلك قتل أحد أفراد قوات الجيش الإسرائيلي وأصيب أربعة آخرون.

مقتل ستة عمال فلسطينيين في حوادث متصلة بالأنفاق

قتل ستة فلسطينيين وأصيب عشرة آخرون في تسعة حوادث متصلة بالأنفاق التي تقع أسفل الحدود ما بين مصر وقطاع غزة. ومنذ مطلع عام 2011؛ قتل ثمانية فلسطينيين وأصيب 24 آخرون في حوادث مشابهة. وبالرغم من انخفاض مجمل عدد الأنفاق العاملة منذ الإعلان الإسرائيلي عن تخفيف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة في 20 حزيران/يونيو 2010، فقد ارتفع عدد الأنفاق المخصصة لتهريب مواد البناء التي ما يزال دخولها محظوراً عبر المعابر الرسمية.

معبر رفح

في الفترة ما بين 2 و 15 آذار/مارس دخل إلى غزة 980 فلسطينياً وغادرها 2,426 إلى مصر عبر معبر رفح. بالرغم من ذلك، مُنع 367 شخصاً، معظمهم من الطلاب وحملة تأشيرات السفر، من الدخول إلى مصر لأسباب غير واضحة. يُشار إلى أنّ معبر رفح فتح منذ 22 شباط/فبراير أمام الفلسطينيين العالقين في مصر وللحالات الإنسانية الخارجة من قطاع غزة. ونظراً لتحديد العدد الأقصى للمسافرين بـ 300 شخص يومياً، طبقت سلطة معابر غزة آلية تسجيل للمسافرين إلى مصر - معظمهم من المرضى والطلاب والأشخاص الذين يحملون جوازات سفر أجنبية أو تأشيرات سفر لدولة ثالثة. وقد تمّ تسجيل ما

يزيد عن 3,000 شخص. وتفيد سلطة معابر غزة أنّ المعبر سيظل مفتوحاً خمسة أيام في الأسبوع من الساعة 11:00 صباحاً وحتى 4:00 مساءً.

ويفيد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنّ قرار منع دخول الفلسطينيين إلى مصر عبر مطار القاهرة الجوي أدى إلى عدم تمكّن آلاف الفلسطينيين العالقين في دول في الخارج من العودة إلى غزة. وفي 16 آذار/مارس أعلنت السفارة الفلسطينية في مصر أنه

يجب على الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى غزة عبر الطيران إلى مطار القاهرة الحصول على تأشيرة من السفارة المصرية لدخول مصر. وتفيد السفارة أنه سمح لما يقرب من 90 شخصاً بالعودة إلى غزة عبر القاهرة في الفترة ما بين 16 و 17 آذار/مارس.

معابر قطاع غزة

في الفترة ما بين 27 شباط/فبراير و 12 آذار/مارس دخل إلى غزة ما مجموعه 1,013 حمولة شاحنة من البضائع، 50 بالمائة منها من المواد الغذائية. ويعدّ المعدل الأسبوعي خلال هذين الأسبوعين (507 حمولة شاحنة) أقل بكثير من المعدل الأسبوعي المُسجل خلال عام 2011 (945 حمولة شاحنة)، والسبب الرئيسي في ذلك هو إضراب سائقي الشاحنات الفلسطينيين احتجاجاً على قرار الحكومة الإسرائيلية إغلاق الحزام الناقل في معبر كارني (المنطار) إغلاقاً دائماً.

وفي 9 آذار/مارس أعادت السلطات الإسرائيلية فتح معبر صوفا استثنائياً. يُذكر أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ستنتقل 72,000 طناً من الحصى إلى غزة في الفترة القادمة لاستخدام المنظمات الإنسانية. وحتى هذا التاريخ حصلت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) على مصادقة للشروع في 43 مشروع إعادة إعمار تتطلب مواد بناء ما يزال دخولها مقيداً، وتبلغ نسبة هذه المشاريع 11 بالمائة من تكلفة خطة الوكالة للإنعاش وإعادة الإعمار في غزة.

وما زال التصدير من قطاع غزة مقيداً بمحاصيل زراعية معيّنة. وإجمالاً هذا الأسبوع، خرج من قطاع غزة ما مجموعه ست شاحنات عبر معبر كيرم شالوم، من بينها خمس شاحنات من أزهار الزينة (860,000 زهرة)، وشحنة واحدة من البندورة الصغيرة (تشيري) (2.5 طن). وتعتبر هذه المرة الأولى التي يُسمح فيها بخروج البندورة الصغيرة من غزة منذ بداية موسم التصدير. ومنذ بداية الموسم في 28 تشرين الثاني/نوفمبر وحتى 5 آذار/مارس 2011 سُمح لما مجموعه 266 حمولة شاحنة بالخروج من غزة. من بينها 210 حمولة شاحنة من الفراولة (407 طن) و52 حمولة شاحنة من أزهار الزينة (8,288,000 زهرة) وأربع حمولات شاحنات من الخضار.

استمرار نقص مخزون القمح

أدى الإغلاق التام للحزام الناقل في معبر كارني في 1 آذار/مارس، وتحويل العمل إلى معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم)، إلى مضاعفة نقص حبوب القمح في قطاع غزة، وذلك نظراً لعدم جاهزية الحزام الناقل في معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) للتعامل مع نقل حبوب القمح. يُذكر أنّ آخر شحنة من حبوب القمح (2,535 طن) دخلت إلى غزة في 28 شباط/فبراير عبر معبر كارني.

وحتى تاريخ 15 آذار/مارس كان مخزون القمح المتوفر في قطاع غزة يُغطي الحاجة لفترة خمسة أيام فحسب، أي أقل بكثير من الكمية الاعتيادية التي تكفي لـ 30 يوماً. وما زال نقص القمح يؤثر على توزيع المساعدات الغذائية لما يقرب من مليون مستفيد على يد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي اللتان تقطنان الطحين من مطاحن محلية. وقد ارتفع اعتماد السكان الفقراء على المساعدات الإنسانية في الأشهر الأخيرة بسبب الارتفاع الحاد في أسعار طحين القمح في الأسواق العالمية (ارتفع السعر في غزة بما يقرب من 50 بالمائة منذ آب/أغسطس 2010).

مسيرات ومظاهرات تدعم الوحدة الوطنية في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة

خرج عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى الشوارع في 15 آذار/مارس منادين بإنهاء الانقسام ما بين حركتي حماس وفتح. وقد نُظمت هذه المظاهرات في مدن رام الله، وغزة، وخانيونس، وبيت حانون، وبيت لحم، وطولكرم، وجنين، ونابلس.

ومساء ذلك اليوم في رام الله، وقعت اشتباكات جسدية بين مناصرين لحركة فتح وأفراد شرطة متخفين من جهة، ومتظاهرين آخرين من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، أصيب خمسة أشخاص على الأقل، نقل اثنان منهم إلى المستشفى، إضافة إلى اعتقال أربعة متظاهرين آخرين على الأقل. وفي غزة، وقعت في ظهيرة ذلك اليوم اشتباكات عندما فرقت قوات الأمن في غزة المتظاهرين بالقوة، وفككت خيامهم؛ مما أدى إلى إصابة ما يقرب من 50 متظاهراً، وأبلغ كذلك عن اعتقال بضعة أشخاص. وقد أشارت مراكز حقوق الإنسان إلى أنّ قوات الأمن استعملت القوة المفرطة ضد أفراد وسائل الإعلام الذين كانوا حاضرين هناك.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2011_03_18_english.pdf